الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٦
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

تحليل التكلفة والعائد في السياسات العامة: المقايضة بين الكفاءة والعدالة التوزيعية

Cost–Benefit Analysis in Public Policy: The Trade-Off Between Efficiency and Distributive Justice

م.م. حسين علي حبيب
Asst. lect. Husein Ali Habib
جامعة الكوفة / كلية الفقه
University of Kufa / College of Jurisprudence
huseina.zwein@uokufa.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

يركز البحث على تقييم أسلوب "تحليل التكلفة والعائد" بوصفه أداة محورية في ترشيد السياسات العامة، مستنداً إلى فكرة المقايضة الجوهرية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية. ويناقش البحث الأسس النظرية لهذا التحليل المستمدة من اقتصاديات الرفاه، بدءاً من مبادئ "باريتو" ووصولاً إلى معيار "كالدور–هيكس"، وكيفية استخدامه للمفاضلة بين البدائل الحكومية بناءً على صافي المنافع الاجتماعية. كما سعى البحث إلى تحليل التحديات المنهجية والأخلاقية التي تواجه هذا الأسلوب، لا سيما إشكالية تسليع القيم الإنسانية والبيئية، وتغليب معيار الكفاءة على اعتبارات العدالة والإنصاف الاجتماعي. هذه السياسة التحليلية جعلت من هذا الأسلوب أداة معيارية عالمية رغم التحديات التطبيقية التي تكتنفها. ولذلك شرع البحث في تناول الآليات التي يمكن من خلالها تطوير هذا النموذج ليكون أكثر استجابة لمتطلبات العدالة، مثل استخدام "التحليل الموزون توزيعياً"، وكيف يمكن للدول النامية تكييف هذه الأداة مع واقعها الذي يتسم بتشوهات الأسواق وضعف البيانات، وكيف تمكّن صانعو القرار من استثمار هذه الأداة في تعزيز عقلانية الإنفاق العام.

وفي الختام، يوضح البحث أن تحليل التكلفة والعائد ليس مجرد عملية حسابية صماء، بل هو حكم قيمي وسياسي يتطلب الموازنة بين رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، ودمج الأبعاد الاجتماعية لضمان استدامة القرارات العامة .الكلمات المفتاحية: تحليل التكلفة والعائد، السياسات العامة، الكفاءة الاقتصادية، العدالة التوزيعية، اقتصاديات الرفاه.

الكلمات المفتاحية: تحليل التكلفة والعائد، السياسات العامة، الكفاءة الاقتصادية، العدالة التوزيعية، اقتصاديات الرفاه.

Abstract :

The research focuses on evaluating "Cost-Benefit Analysis" (CBA) as a pivotal tool for rationalizing public policies, grounded in the fundamental trade-off between economic efficiency and distributive justice. It discusses the theoretical foundations of this analysis derived from welfare economics, ranging from "Pareto" principles to the "Kaldor-Hicks" criterion, and how it is used to compare government alternatives based on net social benefits. The research also sought to analyze the methodological and ethical challenges facing this method, particularly the commodification of human and environmental values, and the prioritization of efficiency over considerations of justice and social equity. Such an analytical policy has made this method a global normative tool despite the applied challenges it faces. Consequently, the research examines mechanisms to develop this model to be more responsive to justice requirements, such as "Distributionally Weighted Cost-Benefit Analysis" (DWCBA), and how developing countries can adapt this tool to their reality characterized by market distortions and weak data, and how

decision-makers have managed to leverage this tool to enhance the rationality of public spending.

In conclusion, the research highlights that cost-benefit analysis is not merely a rigid calculation, but a value-based and political judgment requiring a balance between the welfare of current and future generations, integrating social dimensions to ensure the sustainability of public decisions. Keywords: Cost-Benefit Analysis, Public Policy, Economic Efficiency, Distributive Justice, Welfare Economics.

Keywords: Cost–Benefit Analysis, Public Policy, Economic Efficiency, Distributive Justice, Welfare Economics.

المقدمة:

أصبحت عملية تقييم السياسات العامة ظاهرة ومفهوم متطور يحكمها نسق اقتصادي ناتج عن تعاظم الحاجة لترشيد الموارد، فضلاً عن التزايد المُطرد في تعقيد القرارات الحكومية وتنوعها. يُعد أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة من أكثر أدوات التحليل الاقتصادي استخداماً في هذا المجال، إذ يتيح مقارنة البدائل الحكومية بناءً على المفاضلة بين ما تحققه من منافع اجتماعية وما تتطلبه من تكاليف اقتصادية. إن صنع السياسة العامة يخضع أساساً لمعايير الكفاءة، فالتحليل الاقتصادي هو امتداد للقرار السياسي، وأن صياغة السياسة العامة تتأثر بالمحيط الاقتصادي سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع. وأن العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية علاقة وطيدة فكلاهما يتأثّران ويؤثّران على بعضهما في تشكيل الرفاه العام. تخضع عملية صنع القرار في هذا التحليل أساساً للممثلين الرسميين للدولة وفقاً للنظام المؤسسي، وهؤلاء يصنعون السياسة العامة بالاستناد إلى منظومتهم الفكريّة والقيميّة مع الاستعانة بالخبراء والمختصين لتقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يعالج أحد أكثر الأساليب تأثيراً في صنع القرار العام، عبر تحليل الدور الذي يؤديه تحليل التكلفة والعائد في تحقيق توازن دقيق بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية. كما يسلّط الضوء على التحديات المنهجية والأخلاقية التي تحدّ من موثوقية هذا التحليل، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف البيانات وتشوه الأسعار. وتكمن أهميته كذلك في تقديم إطار تكاملي يساعد صانعي السياسات على تطوير قرارات أكثر عدلاً واستدامة وملاءمة للواقع الاجتماعي.

إشكالية البحث:

يمكن بلورة الإشكالية الرئيسة للبحث في السؤال الآتي: إلى أي مدى يمكن لأسلوب تحليل التكلفة والعائد أن يشكل إطاراً موثوقاً وفعالاً لترشيد القرارات العامة، في ظل التوتر القائم بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وما الحدود النظرية والتطبيقية التي تواجه استخدامه خاصة في الدول النامية؟

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها: أن تحليل التكلفة والعائد، رغم كونه أداة أساسية لتقييم السياسات، يظل قاصراً عن تحقيق تقييم شامل إذا استُخدم بمعزل عن المقاربات المعيارية التكميلية، وأن فاعليته الحقيقية تتحقق فقط عبر دمجه بأطر تأخذ في الاعتبار العدالة الاجتماعية والاستدامة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي في تناول موضوع البحث، من خلال جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية ذات الصلة. وتم تحليل المفاهيم والنظريات الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة للكشف عن أبعادها العلمية. كما استُخدم المنهج التحليلي لمقارنة الآراء والتوجهات المختلفة وتفسير النتائج. واعتمد البحث على توظيف الأدلة والبيانات المتاحة لدعم الفرضيات المطروحة.

المطلب الأول

الإطار النظري والمنهجي لتحليل التكلفة والعائد في السياسات العامة

أولاً: الأساس المفاهيمي لتحليل التكلفة والعائد وتطوراته النظرية

يُعد **أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة** من أكثر أدوات التحليل الاقتصادي استخدامًا في تقييم **السياسات العامة وبرامجها**، إذ يتيح مقارنة البدائل الحكومية بناءً على المفاضلة بين ما تحققه من منافع اجتماعية وما تتطلبه من تكاليف اقتصادية. حيث تُعرض نتائج التحليل بشكل موضوعي وقابل للتدقيق، مما يقلل من احتمالية تبني سياسات غير فعالة أو ذات كلفة اجتماعية عالية (Welch 2010, 307). وفي السياق المؤسسي الحديث، لم يعد التحليل مقتصراً على الوزارات أو الوكالات المركزية، بل أصبح أداة يعتمدها أيضاً القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لقياس العائد الاجتماعي على الاستثمار وتبرير التمويل للمشروعات ذات الأثر المجتمعي (Curry and Weiss 2023, 3).

ورغم أن جذور المفهوم تعود إلى أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، فإن ترسيخ استخدامه الفعلي في الاقتصاد البيئي والسياسات العامة بدأ في الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، بعد أن ألزمت

بعض التشريعات الحكومة بإجراء هذا التحليل قبل إقرار المشروعات الكبرى (Weimer and Vining 2017, 19).

ففي الخمسينيات، أسّس باحثون مثل **إكستاين وكروتيلا وماكين** الإطار النظري الحديث لـ **CBA** بالاستناد إلى **اقتصاديات الرفاه الكلاسيكية الجديدة** ينطلق هذا الإطار النظري من مبدأ باريتو (**Pareto Principle**)، الذي يُعرَّف بأنه المعيار الأكثر صرامة للكفاءة، إذ تستند الفكرة الأساسية لهذا المبدأ إلى مفهوم الكفاءة الباريتوية (**Pareto Efficiency**) والتي تُعرّف بأنها الحالة التي لا يمكن فيها إعادة تخصيص الموارد بطريقة تجعل فردًا واحدًا أفضل حالاً من دون أن تجعل أي شخص آخر أسوأ حالاً. وتُعد أي إعادة تخصيص تحقق مكاسب لأفراد دون أن تُلحق ضررًا بغيرهم تحسينًا باريتويًا (**Pareto Improvement**)، وهو ما يمثل الهدف المثالي في النظرية الاقتصادية للرفاه، وعندما لا يمكن إجراء المزيد من هذه التحسينات، يُقال إن الحالة بلغت كفاءة باريتو (Weimer 2008, 2–3, 38–39). ولكن، نظرًا لأن تطبيق السياسات العامة في الواقع نادراً ما يحقق هذا الشرط المثالي، بل يترتب عليه بالضرورة رابحون وخاسرون، كان لابد للاقتصاديين من التخلي عن صرامة باريتو. هذا التحدي هو ما برر التحول إلى معيار أقل صرامة يمكن تطبيقه على القرارات الحكومية (Adler and Posner 1999, 190).

وفي الستينيات والسبعينيات، شهد التحليل انتشارًا واسعًا في تقييم المشروعات العامة، بفضل اعتماد معيار **كالدور–هيكس (Kaldor–Hicks)** الذي ينص على أن المشروع يُعد مجديًا إذا حقق صافي منفعة موجبة للمجتمع حتى لو لم تتوزع المنافع بالتساوي بين الأفراد بمعنى آخر، لا يشترط المعيار أن لا يتضرر أحد من القرار، بل يكفي تمكين الفئات الرابحة من تعويض الخاسرين بالكامل، حتى وإن لم يحدث التعويض فعلاً. (Kaldor 1939, 549–552).

وخلال هذه الفترة، تبنّت الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تحليل التكلفة والعائد كأداة إلزامية لتقييم السياسات والمشروعات الحكومية. فقد أُدخل ضمن نظام **البرمجة والتخطيط والميزانية (PPBS)** في الولايات المتحدة عام ١٩٦٥، وتبعه كندا عام ١٩٦٧، بينما استخدمته بريطانيا في مشروعات كبرى مثل **الأنفاق والقنوات الجوية والمطارات.** كما تبنّت منظمات دولية كالأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي هذا الأسلوب بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٥(Gramlich 1981, 7–10).

وتُظهر دراسات المقابلات مع أن **CBA** يُستخدم كعامل من بين عدة عوامل في تشكيل الرأي السياسي، وليس كأداة حاسمة بذاتها، فلا يوجد سياسي واحد في هذه الدراسات اعتمد بشكل كامل على نتائج **CBA** في قراراته، ومع ذلك، قد تؤثر نتائج التحليل في تفضيلاتهم بين بدائل مشروع معين، لا سيما في المراحل المبكرة

من النقاش، حيث يرون أنّ **CBA** يُستخدم كـ "أداة فحص" **(screening device)** لا كـ "أداة ترتيب" **(ranking projects)** بين المشاريع (Sager and Sørensen 2011, 228).

ثانياً: أسس وأنماط تطبيق تحليل التكلفة والعائد

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسة من التحليل **CBA**، يختلف كل منها في الغاية والتأثير على القرار الحكومي**:** (Boardman et al. 2014, 2–3)

التحليل الاستباقي :(Ex Ante) يُجرى قبل التنفيذ لتقدير جدوى السياسة أو المشروع، إذ يقدّم أساسًا علميًا لتقييم البدائل قبل اعتمادها، ويُسهم في ترشيد الإنفاق العام ضمن المؤسسات التنفيذية. كما أن التنبؤ بالمنافع والتكاليف المستقبلية محفوف بالمخاطر، وهذا التحدي هو ما يجعل التحليل اللاحق ضرورياً لقياس الفجوة بين التوقعات والواقع (Kingma 2001, 89).

- **التحليل اللاحق :(Ex Post)** يُجرى بعد التنفيذ لتقييم النتائج الفعلية وقياس الفجوة بين التوقعات والواقع، مما يعزّز التعلّم المؤسسي في الأجهزة الحكومية من خلال تحديد مدى نجاح فئات معينة من المشروعات وجدواها المستقبلية.
- **التحليل أثناء التنفيذ :(In Medias Res)** يُستخدم لتقييم الأداء في منتصف المشروع واتخاذ قرارات الاستمرار أو التعديل أو الإيقاف**.**
- **التحليل المقارن :**يربط بين التحليلين الاستباقي واللاحق للمشروع نفسه بهدف قياس دقة النماذج التنبؤية وتحسين أدوات صنع القرار**.**

تُسهم هذه الأنواع مجتمعة في جعل **CBA** أداة ديناميكية لإدارة دورة السياسة العامة، تعزّز الكفاءة والشفافية والمساءلة في القرارات الحكومية.

ينطلق هذا التحليل من **اقتصاديات الرفاه** التي تسعى إلى تعظيم الرفاه الاجتماعي عبر تحقيق أعلى صافي منفعة ممكنة للمجتمع. ومن ثمّ فهو أداة لتقييم مدى مساهمة السياسة العامة في رفع كفاءة استخدام الموارد العامة وتحسين توزيع المنافع.

وفي التطبيق العملي، يعتمد **CBA** على ثلاثة مبادئ أساسية في تحليل السياسات العامة (Dunn 2018, 210)**:**

١. **الشمولية في القياس :**أي احتساب جميع التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك المنافع غير الملموسة مثل البيئة والسلامة**.**

٢. **الكفاءة الاقتصادية :**إذ تُعدّ السياسة فعّالة إذا تجاوزت منافعها تكاليفها الإجمالية**(B > C)** ، أو إذا حققت صافي منفعة أعلى من البدائل الأخرى**.**

٣. **العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع :**يُستخدم ما يُعرف بـ "التحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد" لتقدير الأثر التوزيعي للسياسات، بحيث تُراعى الفئات المستفيدة والمتضررة، فسياسة قد تكون كفوءة اقتصاديًا لكنها مجحفة اجتماعيًا، والعكس صحيح، مما يفرض على صانع السياسة تحقيق توازن بين الكفاءة والإنصاف.

أما من حيث الأنواع، فتُصنّف التكاليف والمنافع إلى أربع فئات رئيسية والتي تُساعد على تحديد نوع الأثر الذي تتركه السياسات في المجتمع، وتُسهم في رسم صورة دقيقة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للبرامج الحكومية، كما تتيح لصانع القرار إمكانية المفاضلة الواعية (**Trade-offs**) بين الأهداف المتعارضة مثل النمو الاقتصادي مقابل الإنصاف الاجتماعي، وهذه الأصناف هي (Dunn 2018, 211):

- **داخلية وخارجية:** تحدد نطاق تأثير السياسة داخل حدودها المؤسسية أو خارجها، وتكشف الآثار الجانبية التي قد تمتد إلى مجتمعات أو قطاعات أخرى.
- **مباشرة وغير مباشرة:** تُميز بين الآثار الرئيسة المقصودة من السياسة وتلك الثانوية المصاحبة لها.
- **ملموسة وغير ملموسة:** الأولى تُقاس بأسعار السوق، بينما الثانية تتطلب تقديرات أو ما يسمى "الأسعار الظلية" (Shadow Prices).
- **صافي منافع الكفاءة مقابل منافع إعادة التوزيع:** تفرق بين منافع الكفاءة التي تزيد الدخل القومي الفعلي ومنافع إعادة التوزيع التي تعيد توزيع الدخل بين الفئات دون زيادة في الناتج الكلي.

ثالثاً: الإطار المنهجي لتحليل التكلفة والعائد في السياسات العامة

يرتكز تحليل التكلفة والعائد على منهجية علمية تهدف إلى تقييم كفاءة وجدوى السياسات العامة من خلال المقارنة الكمية بين المنافع والتكاليف المتوقعة، وفق تسلسل منهجي متكامل يشمل عشر خطوات، وهي كالتالي (Mishan and Qua 2021, 11–14; Dunn 2018, 214–217; Weimer 2008, 700–754):

١. **تحديد المجتمع المستهدف وصياغة المشكلة العامة**

- تحديد نطاق التحليل الجغرافي (محلي، وطني، إقليمي) والاجتماعي (أي من تُحتسب تكاليف وفوائده). (Whittington and MacRae 1986, 665–682)
- تعريف المشكلة والغاية من السياسة بوضوح، وتحديد الإطار الزمني والافتراضات الأساسية للتحليل.

٢. **تحديد الأهداف وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس**

- صياغة الأهداف العامة في صورة أهداف محددة وزمنية وقابلة للقياس الكمي.
- تحديد العلاقة السببية بين الأهداف والبدائل السياسية المقترحة لتحقيقها.

٣. **تحديد البدائل السياسية الممكنة**

- حصر البدائل المتاحة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف.
- المفاضلة بين البدائل على أساس الجدوى والكفاءة والملاءمة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية.

٤. **جمع المعلومات وحصر المنافع والتكاليف**

- تحديد جميع المنافع والتكاليف المباشرة وغير المباشرة، الداخلية والخارجية.
- التمييز بين القيم الحقيقية والمدفوعات التحويلية (كالضرائب والإعانات).
- استخدام البيانات الإحصائية والميدانية الموثوقة لتقليل الانحراف في التقدير.

٥. **تقدير القيم النقدية للمنافع والتكاليف**

- استخدام الأسعار السوقية كلما توفرت (Koopmans and Mouter 2020, 10) أو اللجوء إلى الأسعار الظلية –وهي قيم تقديرية للآثار التي لا تُقاس أو تُتداول في الأسواق– في حال غيابها. (Vining and Weimer 2010, 4).
- تطبيق أساليب القياس غير السوقية مثل "الاستعداد للدفع" أو "القبول بالخسارة" (Hanemann 1991, 635–636).
- مراعاة العدالة التوزيعية عبر أوزان اجتماعية عند حساب الأثر على الفئات المختلفة.

٦. **تحديد المستفيدين والفئات المتأثرة**

- تحديد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من السياسة.
- تحليل الأثر التوزيعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة لضمان العدالة في توزيع المنافع.

٧. **اختيار معدل الخصم الزمني** (Atkinson and Mourato 2008, 330–332)

- خصم القيم المستقبلية للمنافع والتكاليف إلى قيم حالية باستخدام معدل يعكس تفضيلات المجتمع بين الحاضر والمستقبل.
- اختيار معدل خصم اجتماعي يتناسب مع طبيعة المشروع وأفقه الزمني (غالباً بين ٥–٧%).

٨. **تحليل المخاطر وعدم اليقين**

- أظهر تحليل **Wangsness** لـ ١٩ دليلاً وطنياً لإجراء **CBA** أن معظمها يوصي باستخدام **تحليل الحساسية** كأداة أساسية لتقدير عدم اليقين والاحتمالات أي لتقدير مدى تأثر النتائج بالتغيرات المستقبلية في الأسعار أو الظروف الاقتصادية (Wangsness, Rødseth, and Minken 2015, 1–5).
- اختبار ثبات النتائج عبر سيناريوهات بديلة لضمان موثوقية التوصيات.

٩. **تحديد معيار اتخاذ القرار**

- اعتماد مؤشرات التقييم الكمية مثل:
  - صافي القيمة الحالية **(NPV)**.
  - نسبة المنفعة إلى التكلفة **(B/C Ratio)** .
  - معدل العائد الداخلي **(IRR)** .
- الموازنة بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية استنادًا إلى معايير باريتو أو راولز.

١٠.**صياغة التوصية النهائية واتخاذ القرار**

- اختيار البديل الذي يحقق أعلى منفعة صافية وأثر اجتماعي إيجابي مستدام.
- توثيق الافتراضات والقيود المنهجية لضمان الشفافية والمساءلة.
- التأكيد على أن التحليل يدعم صنع القرار ولا يستبدله، إذ يبقى القرار النهائي نتاجًا للموازنة بين الكفاءة والاعتبارات السياسية والاجتماعية.

هذه المراحل تُظهر مجموعة من المزايا ل CBA التي جعلته أداة أساسية لصنّاع القرار، منها (Dunn 2018, 209–211):

١. **التوحيد النقدي :**حيث تُقاس كل من التكاليف والمنافع بوحدة مالية واحدة (مثل الدولار أو الدينار)، مما يسمح بإجراء مقارنات مباشرة وحساب صافي المنافع بدقة.

٢. **الاتساع التحليلي :**يتيح ربط نتائج السياسات الجزئية بالأثر الاقتصادي الكلي على المجتمع، لأن جميع النتائج قابلة للترجمة إلى قيم نقدية.

٣. **إمكانية المقارنة عبر القطاعات :**إذ يمكن من خلاله مقارنة سياسات في مجالات مختلفة (كالصحة مقابل التعليم أو النقل) ضمن معيار موحد للكفاءة الاقتصادية.

المطلب الثاني

مزايا وتحديات تطبيق تحليل التكلفة والعائد في السياسات العامة

أولاً: القيمة التطبيقية والمزايا العملية لتحليل التكلفة والعائد

على الرغم من محدودية تأثيره المباشر في قرارات التمويل، تُظهر الدراسات إجماعًا على أن المسؤولين والسياسيين ينظرون بإيجابية إلى إضفاء الطابع المؤسسي لل **CBA**، ويرجع ذلك إلى عدة مزايا عملية ومعيارية يمكن تلخيصها فيما يلي (Koopmans and Mouter 2020, 22–23):

١. **الأساس النظري الصارم:** يستند **CBA** إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، ما يمنحه إطارًا تحليليًا واضحًا لتقدير المقايضات بين التكاليف والمنافع الاجتماعية (Mackie, Worsley, and Eliasson 2014, 3).

٢. **التركيز على مصالح المواطنين:** يقوم **CBA** على مبدأي الفردية **(**Individualism**)** وعدم الوصاية (Non-paternalism) ، أي أن رفاه الأفراد هو معيار التقييم، وليس آراء الخبراء أو صُنّاع القرار (Adler and Posner 1999, 216–217).

٣. تقليل التحيز الإدراكي: يساعد **CBA** على تنظيم المعلومات وتبسيط الخيارات أمام صانعي القرار، ما يحدّ من الاعتماد على الحدس أو الانحيازات المعرفية (Sunstein 2000, 1060).

٤. **توفير مؤشرات كمية واضحة:** بفضل تحويل الآثار إلى قيم نقدية، يمنح **CBA** صانعي القرار صورة كمية تقريبية لحجم المنافع والتكاليف، مما يُسهل الحكم المبدئي على المشاريع.

٥. **إتاحة المقارنة بين المشاريع:** من خلال مؤشرات معيارية مثل نسبة المنفعة إلى التكلفة **(B/C Ratio)** ، يمكن مقارنة المشاريع المختلفة بطريقة موحدة وواضحة (Beukers, Bertolini, and Te Brömmelstroet 2012, 68).

٦. **تحفيز النقاش السياسي العقلاني:** وجود نتائج CBA يُجبر السياسيين على تقديم مبررات موضوعية عند تأييدهم أو رفضهم للمشاريع، حتى عندما تتعارض النتائج مع توجهاتهم (Sunstein 2000, 1059).

٧. **أداة لتحسين التصميم والتخطيط:** يستخدم الموظفون الحكوميون **CBA** في المراحل المبكرة لتحسين تصاميم المشاريع وتقليل تكاليفها قبل الوصول إلى مرحلة القرار النهائي (Nicolaisen, Olesen, and Olesen 2017, 3).

٨. **دور الحارس أو المصفاة (Gatekeeper):** يعمل **CBA** كآلية لتصفية المشاريع الضعيفة اقتصاديًا، إذ تُستخدم نتائجه السلبية لتبرير رفض التمويل أو إعادة التقييم (Sager and Sørensen 2011, 220).

ثانياً: الإشكاليات المنهجية والأخلاقية في تطبيقات تحليل التكلفة والعائد

أ- الإشكاليات المنهجية والتطبيقية

تُعد المآخذ المنهجية والأخلاقية الموجهة إلى أسلوب تحليل التكلفة والعائد **(Cost-Benefit Analysis - CBA)** في سياق السياسات العامة من الركائز الأساسية في تقييم موثوقية هذا الأسلوب كأداة لصنع القرار؛ تتلخص أبرز هذه الانتقادات في النقاط التالية:

١- القصور الأخلاقي والمعياري في التثمين النقدي

يُعدّ الانتقاد الأبرز لـ **CBA** هو الخضوع لمنطق التثمين النقدي **(**Monetization**)** للقيم الجوهرية غير السوقية، مثل حياة الإنسان أو التنوع البيئي .تتلخص هذه الإشكالية في (Mishan and Qua 2021, 194–201, 286; Dunn 2018, 216–217, 225; Weimer 2008, 4–5):

- **الإزاحة الفلسفية للأخلاق :**يُنتقد **CBA** لاستبداله المناقشات الأخلاقية العميقة حول القيمة الجوهرية بتقديرات سعرية، مما يجعله أداة لتقييم "سعر كل شيء دون قيمة أي شيء". هذا التقييم يُعتبر غير مناسب للإجابة على التساؤلات الأخلاقية الجوهرية التي تتجاوز مفهوم الكفاءة الاقتصادية.
- **إشكالية العدالة بين الأجيال والأفراد :**يطرح استخدام معدل الخصم (Discount Rate) في تقدير القيمة الحالية للأرواح والمنافع المستقبلية تساؤلات حول العدالة بين الأجيال، حيث يقلص الوزن الاقتصادي للمستقبل. كما يثير قضايا حول عدالة المقارنة بين قيم تمنح لفئات سكانية مختلفة (كالفقراء والأغنياء) في الحاضر، نظراً لاختلاف أثر الدخل الإضافي باختلاف الطبقة الاجتماعية (القصور في القياس النقدي) (Koopmans and Mouter 2020, 14).
- **الانحياز في غياب الأسعار السوقية :**عند التعامل مع السلع العامة (كالأمن أو الهواء النظيف) التي تفتقر إلى أسعار سوقية، يضطر المحللون إلى استخدام "**أسعار ظلّية**" أو تقديرات ذاتية، مما يُدخل انحيازاً أو عشوائية ويقوّض الحياد العلمي للتحليل.

٢- هشاشة المصداقية المنهجية والتباين الجذري في النتائج

تتعلق الانتقادات المنهجية بقدرة تحليل التكلفة والعائد على توفير نتائج موثوقة وقابلة للتطبيق، خاصة عند مواجهة تحديات تحليل المعقولية (Plausibility Analysis) الذي يختبر مدى صمود النتائج أمام الفرضيات والبدائل المنافسة (Dunn 2018, 236).

- **خطر عدم الصلاحية (Invalidity):** يكمن الخطر في بناء توصيات السياسة العامة على افتراضات سببية غير صحيحة (Faulty Causal Assumptions) تربط بين تطبيق السياسة والنتائج المتوقعة. هذا يعني أن النتائج المنسوبة إلى السياسة قد تكون في الواقع ناتجة عن عوامل خارجية ومنافسة لم يتم إدراجها بشكل صحيح في النموذج التحليلي، مما يقوض شرعية العلاقة السببية المفترضة ويؤدي إلى خطر عدم الصلاحية (OECD 2018, 468).
- **هشاشة الكفاءة وتضارب التقديرات (Inefficiency):** تتمثل الهشاشة في الحساسية المفرطة لتقديرات صافي منافع الكفاءة (Net Efficiency Benefits) تجاه التباينات الطفيفة في المتغيرات التقديرية (مثل التقديرات المالية لحياة البشر أو تكلفة الوقت). تجاه التباينات الطفيفة في المتغيرات التقديرية (مثل التقديرات المالية لحياة البشر أو تكلفة الوقت الضائع). وقد يؤدي هذا التباين في الافتراضات إلى اختلاف جذري ومتناقض في خلاصة التحليل، حيث يمكن لنفس السياسة أن تُظهر صافي منفعة في سيناريو وتتحول إلى صافي خسارة في سيناريو آخر، مما يزعزع الثقة في دقة

وصلاحية مخرجات **CBA** لاتخاذ قرار حاسم في السياسة العامة (Boardman et al. 2014, 217).

- **التوظيف السياسي وتبرير القرارات :**يمكن توظيف التحليل سياسياً كأداة لتسويق أو تبرير قرارات اتخذتها النخبة مسبقاً، وذلك من خلال عرض المنافع بالأرقام وإغفال الجوانب غير المقيسة أو الفئات المتضررة، مما يُفقد الأسلوب حياده ويحوّله من أداة تقييم موضوعي إلى أداة تبرير.

٣- القصور في ملاءمة التحليل وتغليب الكفاءة على العدالة

يُنظر إلى **CBA** على أنه أسلوب قاصر في الملاءمة لتوجيه القرارات الشاملة بسبب تركيزه الأحادي على معيار الكفاءة:

- **تغليب الكفاءة على العدالة (Justice):** يُثار التساؤل حول مدى ملاءمة معيار الكفاءة عند التعارض مع أهداف العدالة وإعادة التوزيع. ويُعرف هذا النقد بمشكلة "**الإناء المثقوب**" (**Leaky Bucket**)، حيث تُظهر البرامج المصممة لتحقيق العدالة تدنيًا في الكفاءة الاقتصادية، مما يطرح تحديًا أمام صانع القرار بشأن المعيار الذي يجب ترجيحه (Atkinson and Mourato 2008, 328).
- **التعارض مع القيم الديمقراطية والإنسانية:** يُعد هذا الانتقاد أعمق، إذ يشكك في ملاءمة تطبيق معايير الكفاءة والعدالة عندما تتعارض الآليات المطلوبة لتحقيق مجتمع "كفؤ" أو "عادل" مع العمليات الديمقراطية الأساسية أو مع قيم تحقيق الذات، مما يضع حدودًا قوية على النطاق التطبيقي لهذا الأسلوب في مجال السياسة العامة (Mouter 2017, 1).

ب- الأبعاد الأخلاقية والزمانية في تطبيق التحليل

يمثل معدل الخصم الاجتماعي **(Social Discount Rate – SDR)** أحد أكثر القضايا المنهجية تعقيدًا وإثارة للجدل في تطبيق تحليل التكلفة والعائد**(Cost–Benefit Analysis – CBA)** ، ولا سيما عند تقييم المشروعات والسياسات ذات الآثار الممتدة زمنياً، مثل مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل أو سياسات مواجهة التغير المناخي .فاختيار هذا المعدل لا يُعد قرارًا ماليًا محضًا، بل هو في جوهره حكم قيمي يوازن بين رفاهية الأجيال الحالية وحقوق الأجيال المستقبلية في التمتع بالمنافع العامة. فبينما يُعبّر معدل الخصم في القطاع الخاص عن تكلفة رأس المال أو تفضيلات الأفراد للاستهلاك الفوري، فإن معدل الخصم الاجتماعي ينبغي أن يجسد منظورًا أوسع يأخذ في الاعتبار ثلاثة عناصر رئيسية (Mishan and Qua 2021, 64–68, 76–80, 87–93):

١. **تكلفة الفرصة البديلة :(Opportunity Cost)** تحديد عائد الاستثمار الذي كان من الممكن تحقيقه لو تم استثمار الأموال في القطاع الخاص (Nordhaus 2007, 689).
٢. **تفضيل الاستهلاك الزمني :(Pure Time Preference)** ويشير إلى مدى ميل المجتمع إلى تفضيل استهلاك المنافع في الحاضر على تأجيلها إلى المستقبل، وهي مسألة تثير نقاشًا أخلاقيًا عميقًا حول مدى مشروعية خصم المنافع التي ستؤول إلى الأجيال القادمة (Moore et al. 2004, 791).
٣. **نمو الاستهلاك :(Consumption Growth)** وهو النمو المتوقع في مستوى رفاهية الأجيال القادمة، حيث يُبرر خصم منافعهم بأنهم سيكونون أغنى منا في المستقبل.

ويتركز الجدل الأخلاقي في مسألة خصم المنافع المستقبلية والأرواح التي لم تولد بعد، إذ يؤدي ارتفاع المعدل إلى تقليص القيمة الحالية للمنافع البعيدة الأجل، مما يخلق انحيازًا زمنيًا ضد الأجيال المستقبلية . لذلك، فإن تحديد المعدل يعكس توجه السياسة العامة تجاه العدالة بين الأجيال واستدامة الرفاه الاجتماعي، لا مجرد تقدير فني (Moore et al. 2004, 790).

ويكشف هذا الجدل عن قصور تحليل التكلفة والعائد في تحقيق العدالة الكاملة، لكون الخصم الزمني يقلل من الوزن الاقتصادي للمستقبل، ولأن اختيار المعدل ذاته يستند إلى رؤية معيارية أكثر من اعتماده على أسس اقتصادية محضة.

و رغم هذه الانتقادات، غالباً ما يُستكمل **CBA** بتحليلات بديلة مثل تحليل فعالية التكاليف **(CEA)** أو التحليل الموزون توزيعياً **(DWCBA)** عندما تكون الأهداف الاجتماعية والعدالة أكثر أهمية من الكفاءة الاقتصادية البحتة.

ثالثاً– تطبيق تحليل التكلفة والعائد في السياسات العامة للدول النامية

تزداد الحاجة إلى اعتماد تحليل التكلفة والعائد **(CBA)** في الدول النامية بصورة ملحّة نظرًا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها، إذ تمثل هذه الأداة إطارًا علميًا لتوجيه السياسات نحو الكفاءة والاستدامة، لا سيما في بيئات تتسم بندرة الموارد وارتفاع الضغوط التنموية. ويمكن تحديد أبرز دوافع الحاجة إلى هذا التحليل في خمس نقاط رئيسة (Quah, Tan, and Lee 2021, 237–238):

١– تسعى الاقتصادات النامية إلى تحقيق نمو مرتفع لتقليص فجوة الدخل مع الدول المتقدمة، وهو ما يتطلب سياسات تقوم على الكفاءة وتعظيم المنافع الاجتماعية، لا مجرد تقليص النفقات.

٢– تمتلك هذه الدول الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية العالمية وتواجه التزامات بيئية متزايدة، مما يجعل من تحليل التكلفة والعائد وسيلة لتقدير رأس المال الطبيعي وإدماج قيمته في الحسابات الاقتصادية.

٣- في ظل القيود المالية الحادة، يساعد هذا التحليل الحكومات على اختيار المشروعات ذات العائد الصافي الإيجابي، وموازنة المنافع الاجتماعية مع التكاليف الاقتصادية.

٤- يسهم التحليل في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال منهجية كمية واضحة تتيح للمجتمع فهم مبررات القرارات الحكومية وتقييمها (Cecot and Hahn 2020, 4).

٥- يكتسب تحليل التكلفة والعائد أهمية خاصة في القطاعات العامة، ولا سيما النقل والخدمات الأساسية، إذ يتيح تقييم المنافع غير النقدية كتحسين الصحة العامة وتقليل الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

وعليه، فإن توسيع استخدام هذا التحليل في الدول النامية يشكل أداة حوكمة فعالة لتحقيق توازنٍ مستدام بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

غير أن تطبيقه في الدول النامية يواجه تحديات ناتجة عن ضعف كفاءة الأسواق وتشوه الأسعار وغياب البيانات الدقيقة، ما يجعل نتائجه عرضة للانحراف إن لم تُكيّف منهجيته مع الواقع المحلي، فمن أهم تلك التحديات هي (Mishan and Qua 2021, 241–248; Quah et al. 2021, 242–257):

ففي أسواق العمل، تسود ظاهرة البطالة المقنّعة، إذ يعمل كثير من الأفراد بأجور رمزية دون إنتاج فعلي، ما يجعل استخدام الأجور الاسمية في التحليل مبالغًا فيه. لذا يُنصح باستخدام الأجور الظلية التي تعكس التكلفة الحقيقية للعمل، لضمان دقة تقييم سياسات التشغيل (Mishan and Qua 2021, 57–58). كما أن الإنتاج المنزلي غير المدفوع يمثل قيمة اقتصادية لا تحتسب في التحليل، رغم أهميته في تصميم السياسات الاجتماعية (Ironmonger 2001, 6934–6936). أما أسواق السلع والخدمات فيتخللها الدعم والضرائب والتشوهات السعرية، مما يجعل الأسعار السوقية غير معبّرة عن القيم الحقيقية. ولذلك تعتمد السياسات العامة الرشيدة على الأسعار الظلية لتقدير المنافع والتكاليف الفعلية، خصوصًا عند صياغة سياسات البنية التحتية والطاقة والغذاء (Curry and Weiss 2023, 85).

وفي الأسواق المالية، تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة وضعف المنافسة إلى رفع معدل الخصم الاجتماعي بما يفضّل المشاريع قصيرة الأجل على حساب السياسات التنموية طويلة الأمد، مما يستدعي تعديل معدلات الخصم لتتماشى مع الأولويات الاجتماعية. وتواجه الدول النامية صعوبات في قياس المنافع الاجتماعية بسبب ضعف البيانات وارتفاع تكاليف المسوح، مما يجعل الأساليب التقليدية كالتفضيل المعلن أو المكشوف أقل دقة. لذلك يُوصى باستخدام أدوات بديلة مثل الأسعار الظلية أو المقارنة الزوجية لزيادة موثوقية التحليل (Quah et al. 2021, 249–252; Cecot and Hahn 2020, 14–15).

كما تؤثر العوامل السلوكية –كنفور الخسارة والتشبث بالتكاليف الغارقة – على قرارات صانعي السياسات، فتُضعف الكفاءة في تخصيص الموارد. ولذلك، فإن نجاح **CBA** في البيئات النامية يتطلب

مواءمته مع الخصائص الاقتصادية والسلوكية والاجتماعية لكل دولة، لضمان اتخاذ قرارات عامة أكثر رشادة وعدالة واستدامة (Sunstein 2000, 1067).

وختاماً لا يقتصر تحليل التكلفة والعائد على قياس الكفاءة الاقتصادية للمشروعات والسياسات العامة، بل يُستخدم كذلك لتقدير الجدوى الشاملة (**Feasibility**) التي تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية للسياسة قيد الدراسة. فقد تُظهر نتائج التحليل جدوى اقتصادية مرتفعة، لكنها تُخفي ضعفًا في القبول الاجتماعي أو السياسي، مما يجعل تنفيذ السياسة غير عملي أو مكلفاً من الناحية المجتمعية (Mouter 2017, 1).

فعلى سبيل المثال، قد تحقق سياسات حماية البيئة مكاسب اقتصادية كلية عبر خفض كلف التدهور البيئي، لكنها قد تثير اعتراضات سياسية أو اجتماعية بسبب ارتفاع أسعار السلع الصناعية أو انخفاض فرص العمل في القطاعات الملوِّثة. ومن ثمّ، يسهم تحليل الجدوى في تحقيق توازنٍ بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والقبول السياسي، بما يضمن اتخاذ قرارات عامة أكثر واقعية واستدامة في أهدافها ونتائجها.

المطلب الثالث: البدائل التحليلية والمقاربات التكاملية لتطوير تقييم السياسات العامة

أولاً: تحليل فعالية التكاليف في السياسات العامة (CEA)

يُعدّ تحليل فعالية التكاليف (**Cost–Effectiveness Analysis – CEA**) أحد الأساليب الاقتصادية القريبة من تحليل التكلفة والعائد (**Cost–Benefit Analysis – CBA**)، إلا أن بينهما اختلافًا جوهريًا في طبيعة القياس والغرض التحليلي (Dunn 2018, 217–220; Weimer and Vining 2017, 436–440).

المقارنة	تحليل التكلفة والعائد (CBA)	تحليل فعالية التكاليف (CEA)
الوحدة المستخدمة	يقيس كلًا من التكاليف والمنافع بالقيمة النقدية	يقيس التكاليف نقديًا لكن الفعالية بوحدات غير نقدية (مثل عدد المرضى المعالجين أو الأرواح المنقذة)
الهدف	تحديد ما إذا كانت المنافع تفوق التكاليف (جدوى اقتصادية كاملة)	إيجاد الطريقة الأكثر كفاءة لتحقيق هدف محدد بتكلفة أقل
مجال الاستخدام	التقييم الاقتصادي الشامل للسياسات والمشروعات	تقييم البدائل ضمن نفس السياسة أو الهدف (خصوصًا في الصحة والتعليم والدفاع)
العلاقة بالسياسات العامة	أداة لتحديد جدوى تنفيذ السياسات من منظور اجتماعي واقتصادي شامل	أداة لتحديد أنسب وسيلة لتنفيذ سياسة قائمة ضمن موارد محدودة

تتمثل قوة هذا الأسلوب في قدرته على المقارنة العملية بين البرامج ذات الأهداف المشتركة ضمن سقف إنفاق محدد، وسهولة تطبيقه على السلع والخدمات العامة التي يصعب تسعيرها نقدياً. أما القصور الأساسي فيكمن في عدم قدرته على تقييم الأثر الاجتماعي الكلي للسياسات، لأنه يقصر التحليل على كفاءة البرامج داخل نطاق محدد دون تقدير صافي الرفاه الاجتماعي للمجتمع ككل، كما يفعل تحليل التكلفة والعائد.

ثانياً: تحليل التكلفة والعائد الموزون توزيعياً(DWCBA)

يُعدّ تحليل التكلفة والعائد الموزون توزيعياً (**Distributionally Weighted Cost–Benefit Analysis – DWCBA**) تطويراً منهجياً لتحليل التكلفة والعائد التقليدي، استجابةً للانتقادات الموجهة إليه بسبب تركيزه الحصري على الكفاءة الاقتصادية (Efficiency) وتجاهله للعدالة التوزيعية (Equity). يهدف هذا الأسلوب إلى دمج البعد الاجتماعي في عملية التقييم الاقتصادي للسياسات العامة، بحيث لا تُقاس الجدوى فقط بحجم المنافع الإجمالية، بل أيضاً بكيفية توزيعها بين فئات المجتمع (Boardman et al. 2014, 475–494; van Oort and Yap 2021, 140).

١. الأساس الفلسفي والهدف

ينطلق **DWCBA** من الحاجة إلى تحقيق توازن بين التحليل الاقتصادي والغايات الاجتماعية للسياسات العامة. فـ**CBA** التقليدي يقوم على افتراض نفعي يمنح كل وحدة نقدية الوزن ذاته، بغض النظر عن المستفيد منها، متجاهلاً مبدأ تناقص المنفعة الحدّية للدخل الذي يعني أن زيادة دخل الفقراء تُحقق منفعة أكبر من زيادة دخل الأغنياء. كما أن اعتماد **CBA** على معيار "الاستعداد للدفع" يجعل نتائجه منحازة بطبيعتها نحو أصحاب الدخول المرتفعة وقدرتهم الشرائية. ومن ثمّ يسعى **DWCBA** إلى تصحيح هذا الانحياز عبر إدخال الأوزان التوزيعية ضمن حساب صافي القيمة الحالية للمشروع ، بحيث تُدمج العدالة في التحليل نفسه بدلاً من عرضها كملاحظة جانبية (Fleurbaey and Abi-Rafeh 2016, 287).

٢. الآلية المنهجية لتطبيق الأوزان

يقوم **DWCBA** على مبدأ إعطاء أوزان مختلفة للمنافع والتكاليف وفق الفئة المستفيدة. فيُقسَّم المجتمع إلى فئات حسب الدخل، وتُطبّق أوزان عكسية بحيث تُمنح المنافع العائدة للفقراء وزناً أكبر من تلك التي يستفيد منها الأغنياء. وتُشتق هذه الأوزان من دالة الرفاهية الاجتماعية، التي تعبّر عن درجة رفض المجتمع لعدم المساواة؛ فكلما زادت حساسية المجتمع تجاه الفوارق الطبقية، ارتفع الوزن الممنوح للمنافع الموجّهة للفئات منخفضة الدخل. وبهذه الطريقة، لا يُقاس نجاح السياسة فقط بحجم المنفعة الكلية، بل أيضاً بمقدار مساهمتها في تقليل التفاوت الاجتماعي(Adler and Posner 2006, 59–61).

٣. التحديات والاعتبارات التطبيقية

رغم أن **DWCBA** يقدّم إطاراً أكثر شمولاً للتقييم، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات منهجية وسياسية مهمة. أولها صعوبة المقارنة بين المنافع الشخصية ، إذ يصعب قياس المنفعة المتحققة من الدولار الواحد لأشخاص يختلفون في تفضيلاتهم وظروفهم. وثانيها أن بعض الاقتصاديين يرون أن معالجة عدم المساواة ينبغي أن تتم من خلال السياسات الضريبية والتحويلات الحكومية وليس عبر تعديل أدوات التحليل الاقتصادي، لأن إدخال الأوزان قد يربك تقييم الكفاءة. أما التحدي الثالث فهو البعد السياسي، إذ يتطلب تطبيق الأوزان التوزيعية اتخاذ موقف قيمي صريح حول مدى تفضيل العدالة على الكفاءة، وهو ما قد يثير جدلاً في أوساط صانعي القرار ويقلل من القبول المؤسسي لاستخدام **CBA** المعدّل. (Adler 2016, 270, 273).

إذن يمثل **DWCBA** محاولة لتجاوز قصور **CBA** التقليدي عبر دمج العدالة الاجتماعية في عملية التقييم الاقتصادي. فهو يسعى إلى تمكين صانع القرار من المفاضلة بين البدائل على أساس مزدوج يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي، من خلال تعديل القيمة النقدية للمنافع لتعبّر عن أولويات المجتمع وتوجهاته في توزيع الرفاه. وبهذا يُصبح التحليل أداة أكثر اتساقاً مع فلسفة السياسات العامة التي لا تقتصر على تعظيم الكفاءة، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق العدالة والاستدامة في توزيع المنافع. (Koopmans and Mouter 2020, 15)

يخلص هذا المطلب إلى أن تحليل التكلفة والعائد أداة ضرورية لكنها غير كافية لتوجيه القرار العام؛ إذ يجب استكماله بمقاربات معيارية تُراعي العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والبعد الإنساني في صنع السياسات.

الخاتمة :

جاء هذا البحث ليؤكد على الأهمية المحورية لتحليل التكلفة والعائد **(CBA)** بوصفه أداة علمية ومنهجية تُمكّن من ترشيد القرار العام وتوفير أساس موضوعي لمقارنة البدائل والسياسات، غير أنّ الدراسة لم تقتصر على إبراز أهمية هذا الأسلوب، بل توسعت في تحليل حدوده النظرية والتطبيقية وتطوراته المعاصرة، لتخلص إلى أنّ فاعليته الحقيقية تتوقف على قدرته في تجاوز الإطار التقليدي للكفاءة الاقتصادية الضيقة نحو تبنّي منهج شامل يدمج البعدين الاجتماعي والمعياري في عملية صنع السياسات العامة، وبما يُحوّل القرارات الحكومية إلى عملية عقلانية تستند إلى الأدلة والبيانات.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إنّ تحليل التكلفة والعائد يشكّل أحد أكثر الأطر توازناً بين الاقتصاد والأخلاق والسياسة؛ إذ لا يقتصر دوره على قياس الجدوى المادية للمشروعات والسياسات، بل يمتد ليشمل تقدير الأثر الكلي في رفاه الإنسان والمجتمع. ومن ثمّ، فإنّ المسار المنهجي المستقبلي لهذا التحليل يتجه نحو

دمج مبادئ العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية والاستدامة البيئية ضمن بنية القرار العام، بما يضمن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة ذات بعد إنساني وأخلاقي.

وقد توصل البحث إلى عدد من **النتائج الأساسية**، من أبرزها:

١. يتّضح من مجمل التحليل أن أسلوب تحليل التكلفة والعائد يُوفّر إطارًا علميًا منضبطًا لتقييم السياسات العامة، إذ يسمح بقياس المنافع والتكاليف بطريقة كمية ومنهجية، غير أنّ مستوى دقته وموضوعيته يتأثر بدرجة توافر البيانات الاقتصادية والاجتماعية ومدى موثوقيتها.

٢. تُظهر المعطيات أنّ تطبيق منهج تحليل التكلفة والعائد في الدول النامية ما زال يواجه عوائق هيكلية متعددة، من أبرزها ضعف القدرات المؤسسية، وغياب آليات تسعير حقيقية للسلع والخدمات العامة، وتدنّي الشفافية في الأسواق، الأمر الذي يحدّ من فعاليته في دعم القرار التنموي.

٣. يبرز من المقارنة المنهجية أنّ إدماج الأدوات التحليلية التكميلية ـ مثل تحليل فعالية التكاليف **(CEA)** والتحليل الموزون توزيعياً **(DWCBA)** ـ يوسّع من نطاق التقييم، ويمنح التحليل الاقتصادي بعدًا اجتماعياً وعدالياً يسهم في تحقيق مقاربة أكثر شمولًا لتقييم السياسات العامة.

الاستنتاجات:

١. يُستفاد من نتائج البحث أنّ التطوير المنهجي لتحليل التكلفة والعائد يستلزم الانتقال من التركيز الأحادي على الكفاءة الاقتصادية إلى إطار أكثر تكاملاً يوازن بين الكفاءة، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، بوصفها مقومات رئيسة للحكم الرشيد وصنع القرار العام.

٢. تؤكد الدراسة أنّ تفعيل هذا التحليل في البيئات النامية يقتضي إعادة بناء المنظومة المؤسسية والإحصائية على نحوٍ يضمن النزاهة في جمع البيانات، ودقة التقديرات الكمية، وشفافية الإجراءات، بما يعزّز مصداقية التقييم وجدواه التطبيقية.

٣. تُظهر القراءة النقدية أنّ الدمج المنهجي بين تحليل التكلفة والعائد وبدائله الحديثة يمثّل خطوة متقدّمة نحو تأسيس نموذج تقييمي متكامل، قادر على تحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية من جهة، والقبول المجتمعي والسياسي من جهة أخرى، بما يعزّز فعالية السياسات العامة واستدامتها.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Adler, Matthew D. 2016. “Benefit–Cost Analysis and Distributional Weights: An Overview.” *Review of Environmental Economics and Policy* 10 (2): 264–285. https://doi.org/10.1093/reep/rew005.
2. Adler, Matthew D., and Eric A. Posner. 1999. “Rethinking Cost-Benefit Analysis.” *The Yale Law Journal* 109 (2): 165–247. https://www.jstor.org/stable/797441.
3. Adler, Matthew D., and Eric A. Posner. 2006. *New Foundations of Cost-Benefit Analysis*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

4. Atkinson, Giles, and Susana Mourato. 2008. "Environmental Cost-Benefit Analysis." *Annual Review of Environmental Resources* 33: 317–344. https://doi.org/10.1146/annurev.environ.33.020107.112927.
5. Beukers, E., Luca Bertolini, and Marco Te Brömmelstroet. 2012. "Why Cost Benefit Analysis Is Perceived as a Problematic Tool for Assessment of Transport Plans: A Process Perspective." *Transportation Research Part A: Policy and Practice* 46 (1): 68–72. https://doi.org/10.1016/j.tra.2011.09.004.
6. Boardman, Anthony E., David H. Greenberg, Aidan R. Vining, and David L. Weimer. 2014. *Cost-Benefit Analysis: Concepts and Practice*. 4th ed. Edinburgh Gate: Pearson Education Limited.
7. Cecot, Caroline, and Robert W. Hahn. 2020. "Transparency in Agency Cost-Benefit Analysis." *George Mason University Law and Economics Research Paper Series*, no. 20-02. Forthcoming in *Administrative Law Review*. https://ssrn.com/abstract=3531224.
8. Curry, Steve, and John Weiss. 2023. *Project Analysis in Developing Countries: Cost Benefit Analysis for Development*. 3rd ed. Cham: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-031-40014-8.
9. Dunn, William N. 2018. *Public Policy Analysis: An Integrated Approach*. 6th ed. New York: Routledge.
10. Fleurbaey, Marc, and Rossi Abi-Rafeh. 2016. "The Use of Distributional Weights in Benefit-Cost Analysis: Insights from Welfare Economics." *Review of Environmental Economics and Policy* 10 (2): 286–298. https://doi.org/10.1093/reep/rew003.
11. Gramlich, Edward M. 1981. *Benefit-Cost Analysis of Government Programs*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
12. Hanemann, W. Michael. 1991. "Willingness to Pay and Willingness to Accept: How Much Can They Differ?" *The American Economic Review* 81 (3): 635–647. http://www.jstor.org/stable/2006525.
13. Ironmonger, D. S. 2001. "Household Production." In *International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences*, edited by N. J. Smelser and P. B. Baltes, vol. 20.69, 6934–6936. Oxford: Pergamon. https://doi.org/10.1016/B0-08-043076-7/03964-4.
14. Kaldor, Nicholas. 1939. "Welfare Propositions of Economics and Interpersonal Comparisons of Utility." *The Economic Journal* 49 (195): 549–552. https://doi.org/10.2307/2224835.
15. Kingma, Bruce R. 2001. *The Economics of Information: A Guide to Economic and Cost-Benefit Analysis for Information Professionals*. 2nd ed. Englewood, CO: Libraries Unlimited.
16. Koopmans, Carl, and Niek Mouter. 2020. "Cost-Benefit Analysis." In *Standard Transport Appraisal Methods*, edited by Niek Mouter. Netherlands. https://doi.org/10.1016/bs.atpp.2020.07.005.
17. Mackie, Peter, Tom Worsley, and Jonas Eliasson. 2014. "Transport Appraisal Revisited." *Research in Transportation Economics* 47 (1): 3–18. https://doi.org/10.1016/j.retrec.2014.09.013.
18. Mishan, E. J., and Euston Qua. 2021. *Cost-Benefit Analysis*. 6th ed. New York: Routledge.
19. Moore, Mark A., Anthony E. Boardman, Aidan R. Vining, David L. Weimer, and David H. Greenberg. 2004. "Just Give Me a Number! Practical Values for the Social Discount Rate." *Journal of Policy Analysis and Management* 23 (4): 789–812. https://doi.org/10.1002/pam.20047.
20. Mouter, Niek. 2017. "Dutch Politicians' Attitudes towards Cost-Benefit Analysis." *Transport Policy* 54: 1–10. https://doi.org/10.1016/j.tranpol.2016.11.001.

21. Nicolaisen, M. S., M. Olesen, and K. Olesen. 2017. "Vision vs. Evaluation: Case Studies of Light Rail Planning in Denmark." *European Journal of Spatial Development* 65: 1–26. https://doi.org/10.5281/zenodo.5141835.
22. Nordhaus, William D. 2007. "A Review of the Stern Review on the Economics of Climate Change." *Journal of Economic Literature* 45 (3): 686–702. https://doi.org/10.1257/jel.45.3.686.
23. OECD. 2018. *Cost-Benefit Analysis and the Environment: Further Developments and Policy Use*. Paris: OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/9789264085169-en.
24. Quah, Euston, T. S. Tan, and Z. J. L. Lee. 2021. "Cost-Benefit Analysis in Developing Countries." In *New Methods, Reflections and Application Domains in Transport Appraisal*, edited by Niek Mouter, 235–260. Amsterdam: Elsevier. https://doi.org/10.1016/bs.atpp.2021.02.002.
25. Sager, Tore, and Claus Hedegaard Sørensen. 2011. "Planning Analysis and Political Steering with New Public Management." *European Planning Studies* 19 (2): 217–241. https://doi.org/10.1080/09654313.2011.532666.
26. Sunstein, Cass R. 2000. "Cognition and Cost-Benefit Analysis." *The Journal of Legal Studies* 29 (suppl. 2): 1059–1103. https://doi.org/10.1086/468105.
27. van Oort, N., and M. Yap. 2021. "Innovations in the Appraisal of Public Transport Projects." In *New Methods, Reflections and Application Domains in Transport Appraisal*, vol. 7, edited by N. Mouter, 127–164. Amsterdam: Elsevier. https://doi.org/10.1016/bs.atpp.2020.07.008.
28. Vining, A., and D. L. Weimer. 2010. "An Assessment of Important Issues Concerning the Application of Benefit-Cost Analysis to Social Policy." *Journal of Benefit-Cost Analysis* 1 (1): 1–40. https://doi.org/10.2202/2152-2812.1013.
29. Wangsness, P. B., K. L. Rødseth, and H. Minken. 2015. *Handling and Presenting Uncertainty in Cost-Benefit Analysis*. TØI Report 1443/2015.
30. Welch, Patrick J. 2010. *Economics: Theory and Practice*. 9th ed. Hoboken: Harcourt John Wiley & Sons, Inc.
31. Whittington, Dale, and Duncan MacRae. 1986. "The Issue of Standing in Cost-Benefit Analysis." *Journal of Policy Analysis and Management* 5 (4): 665–682. https://doi.org/10.1002/pam.4050050401.
32. Weimer, David L. 2008. *Cost-Benefit Analysis and Public Policy*. Oxford: Wiley Blackwell.
33. Weimer, David L., and Aidan R. Vining. 2017. *Policy Analysis: Concepts and Practice*. 6th ed. New York: Routledge.